A

الأمم المتحدة

A/43/558
25 August 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

* البند ٧٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الإنسان لسكان الأراضي المحتلة

تقرير الأمين العام

(عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٢ هاء)

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٢ هاء المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي ينص منطوقه على ما يلي :

"ان الجمعية العامة ،

...

١" - تدين بقوة اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لاستمرار رفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ؛

٢" - تطالب بأن تلغي حكومة اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، التدابير غير القانونية التي اتخذتها سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي بطرد رئيس بلدية حلحول وقاضي الخليل الشرعي والزعماء الفلسطينيين الآخرين الذين طردوا خلال الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وأن تيسر عودة الفلسطينيين المطرودين فورا ليتسنى لهم ، بين جملة أمور ، أن يستأنفوا أداء الوظائف التي انتخبوا لها وعينوا فيها ؛

٣ - طلب الى اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تكف فورا عن طرد الفلسطينيين ، وأن تتقيد تقليدا دقيقا بأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ؛

٤ - طلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجاوز بداية دورتها الثالثة والأربعين ، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

٥ - وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية الى الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة طلب فيها ، في ضوء مسؤوليته عن تقديم تقرير بموجب هذا القرار ، أن يطلعه الممثل الدائم على أي خطوات تكون حكومة اسرائيل قد اتخذتها ، أو تنوی اتخاذها ، تنفيذا لأحكام القرار ذات الصلة .

٦ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجه ممثل اسرائيل الدائم بالنيابة الى الأمين العام الرد التالي :

"ان موقف حكومة اسرائيل من قرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٣ جاء موضحا تماما في البيان الذي ألقاه ممثل اسرائيل الدائم في مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ (S/PV.2259) ، وفي الرسائلتين الموجهتين الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسرائيل والمؤرختين في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ و ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢^(١) ، وفي البياناتتين اللذتين ألقاهما ممثل اسرائيل في اللجنة السياسية الخاصة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ (A/SPC/40/PV.27) وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ (A/SPC/41/SR.27) .

"لقد تم بيان موقف اسرائيل بوضوح بشأن انطباق اتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ على أراضي يهودا والسامرة وغزة ، في ردّيتنا على قراري الجمعية العامة ١٦٠/٤٢ باء و ١٦٠/٤٣ جيم .

"ان التهديد المستمر الذي يمثله النشاط الإرهابي بالنسبة لأمن إسرائيل يعلل التدابير التي تتخذها لتأمين المحافظة على النظام العام حسب ما ينص عليه القانون الدولي . وقد صدرت أوامر الطرد ضد الأفراد في أشد الحالات تطرفا وهي تخضع أولا لاستعراض تج리ه لجنة استشارية ثم محكمة القضاء العالي الاسرائيلية . وقد أثبتت هذه المحكمة لدى الاستئناف ، في الحالات السابقة وفي أحدث حالة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٨ ، مشروعية أوامر الطرد هذه ."

الحواشي

- (1) انظر A/36/85-S/14350 ، الفقرة ٦ ، و A/37/162 ، الفقرة ٤ .